Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في شيء صغر ولا كبر ... » (١) وذكر أئمة الحديث انه من وضع الزنادقة قال عبد الرحمن بن مهدى : « الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث وهذه الالفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك قالوا فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله ، لانا لم نجد فى كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ماوافق كتاب الله بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال » (٢) .

رابعا : وأما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تدوين السنة فلا دل على حجيتها لأن المصلحة يومئذ كانت تقضى بتضافر كتاب الصحابة — وهم قلة — على جمع القرآن الكريم وتدوينه وحفظه أولا خشية الضياع وخشيه أن يلتبس بغيره على البعض فنهاهم عن تدوين السنة حتى لا يكون تدوينها شاغلا لهم عن القرآن أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه .

وأخيرا كيف يترك الاحتجاج بالسنة اقتصارا على القرآن ؟ ولا سبيل الى فهم القرآن الا عن طريق السنة الصحيحة التى بها يعلم المفسر أسباب النزول والظروف والمناسبات والوقائع الخاصة التى نزلت فيها آيات القرآن الكريم ولا سبيل الى معرفة كل ذلك الا عن طريق السنة الصحيحة .

٢ — الرد على من ينكر الاحتجاج بخبر الواحد :

من الحديث ما هو متواتر ومنه ما هو آحاد ، أما الحديث المتواتر فقد عرفه العلماء بأنه (هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضروره بأن يكونوا جميعا لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول

---

(١) الرسالة للامام الشافعى ص ٢٢٥ .
(٢) جامع بيان العلم ومفضله ٢ : ١٩٠) .